

Distr.: General
30 May 2008
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في الصومال

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بأحكام قرار مجلس الأمن رقم ١٦١٢ (٢٠٠٥). وهو التقرير الثاني عن حالة الأطفال والصراع المسلح في الصومال المقدم إلى مجلس الأمن والفريق العامل التابع له المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. ويغطي الفترة من ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨ ويأتي في أعقاب صدور تقريره الأول (S/2007/259) والاستنتاجات والتوصيات اللاحقة الصادرة عن الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة (S/AC.51/2007/15).

ويؤكد التقرير أن معدل الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الصومال قد تزايد طوال العام الماضي، ولا سيما فيما يتعلق بتجنيد واستخدام الأطفال في الصراع المسلح؛ وقتل وتشويه واعتصام الأطفال؛ ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. وارتفع خلال العام الماضي معدل انعدام الأمن والعنف في وسط وجنوب الصومال، نظراً لاستمرار قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية في قتالها ضد الجماعات المسلحة المعادية للحكومة. وكانت مقديشو أكثر تضرراً بالصراع. وعلاوة على ذلك، أدى النزاع الإقليمي على الحدود بين صوماليلاند وبونتلاندا إلى زيادة انعدام الأمن الكلي في البلد. وفي غياب سيادة القانون، استمرت الجرائم ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في ظل الإفلات من العقاب.

وتمثل حالة الأمن الهشة والتي لا يمكن التنبؤ بها في الصومال تحدياً لتقديم حساب قطعي عن الانتهاكات ومرتكبيها. وتزايدت صعوبة هذه المهمة بسبب الهجمات على أفراد المنظمات الإنسانية وبعدهم موقع فريق الأمم المتحدة القطري في نيروبي بكينيا.



ويورد التقرير عددا من أطراف الصراع المسؤولة عن تجنيد واستخدام الجنود الأطفال وارتكبت انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، مثل الحكومة الاتحادية الانتقالية ومختلف فصائل القوى المعادية للحكومة، سواء بقايا اتحاد المحاكم الإسلامية وحركة الشباب. وتعرض الأطفال للقتل والتشويه كنتيجة للأعمال العسكرية للقوات الإثيوبية في سياق المواجهات مع القوات المعادية للحكومة ومع المتظاهرين المدنيين. وسُجلت زيادة في حالات الاغتصاب المبلغ عنها وحالات العنف الجنسي الأخرى المرتكبة ضد الأطفال منذ صدور تقرير الأخير.

ويتضمن التقرير مجموعة من التوصيات ترمي إلى ضمان اتخاذ إجراءات معززة لحماية الأطفال في الصومال.

أولا - مقدمة

١ - يحدد هذا التقرير الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل كما هو مشار إليها في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، من جانب أطراف الصراع المسلح في الصومال في الفترة الواقعة بين ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ و ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨ كمتابعة لتقرير الأول المقدم في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/259). ويقدم أيضا عرضا مستكملا لتنفيذ توصيات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والصراعات المسلحة (S/AC.51/2007/14) والتي صدرت استجابة لتقرير الأول.

٢ - ونظرا للحالة الأمنية المشهة للغاية في الصومال، يتخذ فريق الأمم المتحدة القطري وفرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، مقرهما خارج البلد في نيروبي. ولا تزال مناطق وسط وجنوب الصومال، حيث تقع الأغلبية الساحقة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل من قبل أطراف الصراع المسلح، تحظى بأهمية من الدرجة الرابعة، مع بقاء مقديشو والمنطقة الواقعة إلى الجنوب بالقرب من الحدود الكينية في بيئة من الدرجة الخامسة. وأدت هذه المستويات الأمنية إلى الحد بشدة من إمكانية اتصال مسؤولي المساعدات الإنسانية بمسؤولي القيادة الدولية والوطنية، وهو ما أعاق بشدة الرصد المنتظم لأنواع الستة للانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال الواردة في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٦). كما لا يزال تنفيذ الجوانب الأخرى من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة محدود، بما في ذلك إجراء حوار منتظم مع أطراف الصراع واتخاذ إجراءات لإنهاء تجنيد واستخدام الجنود الأطفال والانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الأطفال. ولذلك تعتبر حوادث الانتهاكات الواردة في هذا التقرير مؤشرا على خطورة واتساع نطاق الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

٣ - وجرى تجميع البيانات عن حوادث الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل الواردة في هذا التقرير من المعلومات المتوفرة لآلية الرصد والإبلاغ وهي تعمل أيضا كشبكة لرصد الحماية تشمل وكالات الأمم المتحدة المعنية وشركاء حماية الطفل. ويجري المراقبون مقابلات سرية مباشرة كطريقة للتحقق من المعلومات الأولية الواردة من خلال مصادر شتى من قبيل الشبكات المحلية لحماية الطفل وحقوق الإنسان، وتقارير المنظمات غير الحكومية المحلية ووسائل الإعلام. كما يعمل شركاء رصد حماية الطفل على صعيد محلي سعيا لإحالة الضحايا لتلقي الخدمات اللازمة والاضطلاع بأنشطة الدعوة.

٤ - وفي حين أن بعض انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها والتي ارتكبتها أطراف الصراع ناتجة عن الاقتتال فيما بين القبائل، فإن أغلبية الانتهاكات التي وقعت جاءت كنتيجة

للقتال بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية من جهة والجماعات المسلحة من جهة أخرى، بما في ذلك القوات القبلية المعادية للحكومة في وسط وجنوب الصومال. ويتسم الأطفال في مستوطنات المشردين داخليا بالضعف الشديد نظرا لأن هذه المناطق ليست فقط مجرد ساحات قتال فعلية بين الأطراف المشار إليها أعلاه، ولكنها معرضة أيضا لمستويات مرتفعة من الجرائم العنيفة التي يرتكبها المدنيون نظرا لغياب سيادة القانون وعدم وجود الآليات التقليدية للحماية في هذه المناطق.

ثانياً - الحالة السياسية والعسكرية والإنسانية في الصومال

٥ - لا تزال الحالة الأمنية في الصومال تسبب قلقاً شديداً. وظلت مقديشو مسرحاً للصراع المستمر بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية التي تدعمها القوات الإثيوبية من جهة ومختلف الجماعات المسلحة المعادية للحكومة، بما في ذلك بقايا اتحاد المحاكم الإسلامية، ومتمردى الشباب من جهة أخرى، ويرتبط عدد كبير منهم باتحاد المحاكم الإسلامية؛ ومليشيات قبيلة الحوية. وعلى الرغم من هزيمة اتحاد المحاكم الإسلامية بواسطة قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، فإن مؤيديهم والجماعات المسلحة الأخرى يواصلون مقاومة وجود الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو وحولها. وتتسم الحالة الأمنية في سائر المواقع في وسط وجنوب الصومال بوقوع اشتباكات بين الجماعات المؤيدة والمعارضة للحكومة الاتحادية الانتقالية أو بين الفصائل على السيطرة على الأراضي، أو حقوق الرعي، أو الموارد الأخرى. ويبدو أن الجماعات المسلحة والتي يرتبط بعضها باتحاد المحاكم الإسلامية، تكتسب أرضاً. وعلى سبيل المثال، أصبحت حركة الشباب المتطرف أكثر قوة وتلقت عدداً متزايداً من الأسلحة، ومن الأنواع الأكثر تطوراً. وأقامت معسكرات للتدريب في برغل، وبونتلاندا، وهناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بأنها تعتزم التوسع في مناطق مثل بيدوا. واعتباراً من شباط/فبراير ٢٠٠٨، استولت قوات حركة الشباب على مدن عديدة، بما في ذلك واحد، وجوهر وقرى عديدة في إقليمى باي وهيران.

٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧ قام الاتحاد الأفريقي بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وهي عملية لدعم السلام في مقديشو، والتي أيد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولايتها بموجب قراره ١٧٤٤ (٢٠٠٧). وفي حين جرى التصريح بأن تتكون البعثة من ٨٠٠٠ جندي من الاتحاد الأفريقي، يوجد حالياً فقط ١٧٦٠ جندياً أوغندياً و ٨٥٤ من أفراد حفظ السلام من بوروندي. ومن المنتظر أن تصل كتيبة أخرى من بوروندي إلى الصومال بحلول أيار/مايو ٢٠٠٨، مما سيرفع إجمالي تواجد جنود الاتحاد الأفريقي إلى أكثر من ٣٠٠٠٠.

٧ - وأدى الصراع في مقديشو بين جيش الحكومة الاتحادية الانتقالية والجيش الإثيوبي من جهة والقوات المعادية للحكومة من جهة أخرى إلى وقوع هجمات بمدافع الهاون بصورة شبه يومية، وانفجار قنابل مزروعة على جانب الطريق، ووقوع هجمات بأجهزة التفجير المرتجلة. وفي حين شهدت العاصمة معظم حوادث العنف، بما في ذلك عمليات الاغتيال الموجه، فقد جرى الإبلاغ عن هجمات معادية للحكومة في مناطق عديدة خارج مقديشو، مثل كسنارو في جوبا السفلى وييدوا في إقليم باي، وبلت وين بإقليم هيران، ولا سيما حيث يوجد جنود إثيوبيون أو مسؤولون بالحكومة الاتحادية الانتقالية والمؤسسات التابعة لها.

٨ - وأدى العداء للقوات الإثيوبية في مقديشو وأجزاء من وسط وجنوب الصومال إلى نشوء وضع هش والذي تفاقم بثغرة التوترات القائمة. وأدى الصراع الجاري إلى تقييد تسليم المعونة الإنسانية وعمليات الطوارئ بشدة في وسط وجنوب الصومال.

٩ - ولا يزال المدنيون، بما في ذلك الأطفال، يشكلون أغلبية الخسائر، أساسا كنتيجة للنيران المتقاطعة والتفجيرات. ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قام ٣٤٠ ٠٠٠ نسمة بالفرار من القتال في مقديشو. وفي العام الماضي تدهورت الحالة الإنسانية والتغذوية في وسط وجنوب الصومال، ولا سيما في مناطق شيبلي. ويحتاج نحو ١,٩ مليون صومالي (نحو ٢٠ في المائة من السكان)، وأكثر من نصفهم من المشردين داخليا، إلى مساعدة إنسانية. فقد انقطعت الإمدادات الغذائية، وتعذر الحصول على المياه النظيفة والمساعدة الطبية، وجرى تشغيل المستشفيات التي كانت قادرة على البقاء مفتوحة الأبواب بطاقتها الكاملة.

١٠ - وشتت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية عمليات عسكرية شاملة لقتال القوات المعادية للحكومة في مقديشو في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٧، وكذلك في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وجرت عمليات قتالية عنيفة لعدة أسابيع واستخدمت القوات المعادية للحكومة مخيمات المشردين داخليا والمواقع المدنية الأخرى لشن هجمات بمدافع الهاون على القوات الإثيوبية، مما أدى في المقابل إلى شن القوات الإثيوبية لعمليات انتقامية على هذه المناطق المدنية. وأدى هذا إلى عمليات قتل عديدة موثقة للأطفال.

١١ - واندلع بعض حوادث العنف بين القوات الحكومية والقوات المعادية للحكومة في سوق باكارا بمقديشو وحولها (وهو أكبر أسواق البلد) كنتيجة لذلك أغلقت مشاريع عديدة أبوابها مما أثر على سبل معيشة مئات الأسر.

١٢ - وكان من المقرر أصلا أن ينعقد مؤتمر المصالحة الوطنية، التي تستضيفه الحكومة الاتحادية الانتقالية، في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ولكن جرى تأجيله بسبب

تدهور الوضع الأمني. وافتتح المؤتمر في مقديشو في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بحضور أكثر من ٢٠٠٠ سياسي وشيوخ القبائل من الصومال والشتات الصومالي. وقاطع اتحاد المحاكم الإسلامية مع ذلك المؤتمر، قائلًا إن السبب يرجع إلى تواجد القوات الإثيوبية، وأن العاصمة غير محايدة. وجرى في نهاية المطاف إرجاء المؤتمر في آب/أغسطس ٢٠٠٧ بسبب الانتقادات الموجهة إلى سيطرة الحكومة الانتقالية المؤقتة والمشاكل الأمنية، مثل وقوع هجوم على المرفق الذي يستضيف المؤتمر مما أدى إلى مقتل ٥ أشخاص، بمن فيهم ٣ أطفال.

١٣ - وفي عدة أماكن خارج مقديشو، يعمل زعماء القبائل كرؤساء سياسيين وتعمل مليشيات القبائل على استعادة السلطة. وفي عام ٢٠٠٧، شهدت جميع الأقاليم العشرة في وسط وجنوب الصومال صراعات قبلية. وفي حين يدور العديد من هذه الصراعات القبلية حول المنافسة على السلطة المحلية أو الأراضي، تأثر البعض منها بالبرامج السياسية الوطنية وساهمت جميعها في الانعدام الكلي لأمن المدنيين، ولا سيما الأطفال.

١٤ - واشتبكت صومالييلاند وبوتلاند في بعض الأحيان في منازعات حدودية عنيفة على إقليمين هما ساناغ وسول. وترغم صومالييلاند، التي أعلنت الاستقلال عن الصومال، بامتلاك السلطة القانونية في الإقليمين في نطاق الحدود التي كانت قائمة في العهد الاستعماري البريطاني، ولكن بوتلاند سيطرت بالفعل على أجزاء من ساناغ وسول لسنوات كنتيجة للتبعية القبلية. وتساعد هذا النزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى جعل الأطفال في هذه المناطق عرضة لمجموعات عديدة من الانتهاكات الخطيرة.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير قامت بحرية الولايات المتحدة بشن عدد من الهجمات بالصواريخ على عناصر يشتبه في انتمائها إلى تنظيم القاعدة بالقرب من دويلي وفي بوتلاند مما أدى إلى وقوع بعض الخسائر في صفوف المدنيين.

١٦ - وأدى أيضا الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية إلى تعريض الشعب الصومالي إلى المزيد من المصاعب، مما أدى إلى نشوب أعمال الشعب المرتبطة بمشكلة الغذاء في مقديشو في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ والتي شارك الأطفال فيها. وتتنبأ وكالات الأمم المتحدة بحدوث حالات نقص حاد في الأغذية في المستقبل وما يصاحبه من سوء تغذية فيما بين نحو ٢٠ في المائة من المشردين، مع احتمال وجود عدد يبلغ ٣,٦ مليون صومالي قد يعتمدون على المعونة الغذائية قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

ثالثاً - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

١٧ - لا زال الأطفال يشكلون فئة ضعيفة للغاية، ولا سيما الأطفال في مخيمات المشردين داخليا. ومن المقدر أن هناك ٦٠٠ ٠٠٠ طفل وأسره في حاجة إلى معونة إنسانية طارئة لا سيما في مقديشو. وكتيجة مباشرة للصراع، يعاني الأطفال الصوماليون ليس فقط من سوء التغذية وارتفاع خطر الإصابة بالأمراض ولكن أيضا من الإنهاك والصدمة العصبية. وقد تفاقم النقص العام للخدمات الأساسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٨ - وأدى توافر أعداد كبيرة من الأسلحة الصغيرة داخل الصومال إلى انتشار العنف على نطاق واسع من جانب العسكريين وأفراد الميليشيات والمدنيين، في جو يسوده الإفلات من العقاب، وأدى إلى تفاقم وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الأطفال. ووقعت انتهاكات ضد الأطفال في سياق الصراع، ولكن الأفراد يستغلون أيضا غياب سيادة القانون وتوافر الأسلحة لارتكاب جرائم عنيفة ضد الأطفال والأفراد الضعفاء الآخرين من السكان.

١٩ - وعلاوة على تحديات الرصد والإبلاغ المنتظمين عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال بسبب سوء حالة الأمن وقيود الوصول إليهم، فإنه لا توجد أيضا سجلات موثوق بها للمواليد على مدى ما يقرب من ٢٠ عاما للتحقق من أعمار الضحايا كأساس للحصول على الخدمات. وعلاوة على ذلك، تحدد الأعراف الثقافية سن ١٥ عاما كحد للبلوغ في الصومال، مما يؤدي إلى الإقلال من الإبلاغ عن إساءة معاملة الأطفال.

ألف - تجنيد الأطفال في القوات والجماعات المسلحة واستخدامهم

٢٠ - لا يزال تجنيد الأطفال في القوات والجماعات المسلحة واستخدامهم يشكل قلقا وتحديا كبيرين، وما يفاقم من خطورة الأمر التقبل الثقافي الواسع له. وكنت قد ذكرت في تقرير السنوي عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2007/757) أن الحكومة الاتحادية الانتقالية وفلول اتحاد المحاكم الإسلامية تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم. وبالإضافة إلى هاتين المجموعتين، يوجد خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، دليل آخر على تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات حركة الشباب.

٢١ - ولوحظ استخدام الأطفال على نطاق واسع في جميع القوات المتحاربة في البلد تقريبا، وخاصة في مقديشو. ويزداد تجنيد الأطفال كنتيجة للتزاع بين الجماعات المناهضة للحكومة وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية. ورغم وجود ٦٤ تقريرا عن تجنيد الأطفال خلال العام الماضي، بعد أن كانوا ١٠٠ تقرير خلال فترة الـ ١٢ شهرا الماضية، فإن هذا الانخفاض الواضح لا يدل على ارتفاع مستوى تجنيد الأطفال. و يعزى

الانخفاض جزئياً إلى أن اتحاد المحاكم الإسلامية لم يعد يسيطر على مقديشو، وأنه خلال سيطرته عليها في عام ٢٠٠٦، عمل على تجنيد الأطفال في المدارس بشكل جماعي، وهو ما كان من الميسر رصده. وعلاوة على ذلك، لا يمكن التحقق بسهولة من معرفة عدد الأطفال المجندين أو المشاركين في القتال على وجه الدقة نظراً لعدم التمكن من الوصول إلى الأطفال المشاركين فعلياً في النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد تسجيل للمواليد في الصومال، مما يجعل من الصعب تحديد عمر المراهق أو الشاب المشارك في إحدى الجماعات المسلحة.

٢٢ - ويعتبر الأطفال الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ عاماً بالغين ولذلك فمن المقبول ثقافياً أن يحمل الفتيان السلاح وأن تعمل الفتيات، عادة كخدمات في المنازل أو للقيام بأعمال لوجستية للجماعات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هيكل الحياة التقليدية الصومالية البدوي والعشائري يعني أنه يُتوقع من الأطفال الدفاع عن ممتلكات الأسرة أو العشيرة. وقد جعل التشريد والإهمال والنبد واليتم والفاقة الأطفال، وخاصة الذين يعيشون في الشوارع، عرضة للتجنيد.

٢٣ - واعترفت إدارة إقليم شابيلي الوسطى بوجود أطفال في صفوفها العسكرية. وبشكل محدد، يُذكر أن أطفالاً يقاطلون في صفوف الحكومة الاتحادية الانتقالية قد شوهوا وهم يتدربون في مطار بيلادغول، حيث توجد قاعدة للحكومة الاتحادية الانتقالية. وعلاوة على ذلك، تفيد التقارير بأن الحكومة الاتحادية الانتقالية قد حشدت زعماء العشائر في إقليم شيبيلي السفلي لتجنيد الشبان في قواتها، بمن فيهم الأطفال. وكانت الحكومة الاتحادية الانتقالية قد جندت فتى في الثالثة عشرة من عمره، كان والداه قد توفيا ولم يعد بإمكان جدته أن تعيل الأسرة، بالقرب من مطار بيلادغول. وهو موجود حالياً في مركز الجلود والجلود المدبوغة في مقديشو^(١)، بعد ثلاثة أشهر من التدريب العسكري. وقالت فتاة في السادسة عشرة من عمرها إنها تريد أن تكون جندياً في قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية لأن والديها لم يعد بإمكانهما إعالتها وإخوتها وأخواتها. وقد تدربت لمدة ثلاثة أسابيع في هيلوين وهي الآن عضوة في القوات العسكرية بشكل رسمي. ويعمل فتى في الرابعة عشرة من عمره، كان قد قُتل والداه أثناء القتال، في نقطة تفتيش تابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية ويتقاضى مبلغاً قدره ٣٠.٠٠٠ شلن صومالي (٠,٥٠ دولار) في اليوم.

(١) مركز الجلود والجلود المدبوغة هو مقر وكالة حكومية تدعم دباغة الجلود عندما كانت تشكل نشاطاً اقتصادياً هاماً في البلد. وعلى الرغم من أن أنشطة الدباغة لم تعد قائمة فإن الاسم ظل كما هو.

٢٤ - كما تفيّد التقارير بوجود حالات عن قيام فلول من مجموعات اتحاد المحاكم الإسلامية بتجنيد الأطفال واستخدامهم. إلا أن التحديات المبينة أعلاه، مثل ارتفاع مستويات انعدام الأمن، وعدم التمكن من الوصول إلى الأطفال، وعدم وجود تسجيل جيد للمواليد، يجعل من الصعب التحقق من حالات تجنيد واستخدام الأطفال وتحديد المسؤولية المباشرة لتلك الجماعات.

٢٥ - وتقوم القوات المناهضة للحكومة، ولا سيما المجموعات التي تصف نفسها بـ "حركة الشباب" أيضا بتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة والعمليات العسكرية. فقد استخدم الأطفال مثلاً لزرع القنابل وغيرها من العبوات المتفجرة على جانب الطريق، مما أدى إلى وفاة عدد قليل وإصابة العديد من هؤلاء الأطفال أنفسهم. وقد أفيد بأن أطفال الشوارع يستخدمون لزرع هذه العبوات في كثير من الأحيان دون علمهم. وذكر أيضا أن حركة الشباب تدرب الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ٨ سنوات في معسكرات خاصة على زرع القنابل وتنفيذ اغتياالات، وتقدم لهم مكافأة مالية عن تلك الأعمال. ويجري هذا التدريب في العديد من المدن، بما فيها العدي وبواله وبلد. وتتوجه حركة الشباب أيضا إلى المدارس الدينية ومدارس تحفيظ القرآن لتجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ مثلا، قام طفل دربته حركة الشباب بقتل ضابط في قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية بالقرب من مدرسة في همار جاهيد. ونتيجة للتجنيد في المدارس، تُعتبر المؤسسات التعليمية أحيانا أهدافا محتملة لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والإثيوبية.

باء - قتل وتشويه الأطفال

٢٦ - يقع الأطفال ضحايا للعنف المسلح في العديد من المناطق في الصومال، وخاصة الذين يعيشون في مستوطنات للمشردين داخليا الواقعة بالقرب من المباني الحكومية أو العسكرية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت أعمال العنف بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والإثيوبية وبين الجماعات المناهضة للحكومة، بما فيها تنظيم الشباب، وفلول اتحاد المحاكم الإسلامية و"هاوايا" وغيرها من ميليشيات العشائر إلى ارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين، ولا سيما في مقديشو. فقد أصيب أكثر من ١ ٨٥٠ شخص بالأسلحة، منهم ٢١٧ طفلا، قام بمعالجتهم أحد المستشفيات في مقديشو فقط. وقد سجل مراقبو حماية الأطفال مقتل أكثر من ١٢٥ طفلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير - من ٨٢ تقريرا منذ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧. وقد زاد القصف العشوائي وشن هجمات بقذائف الهاون وإطلاق النار خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٨ من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال في مقديشو. وقد أفيد عن إصابة ثلاثة وثلاثين طفلا، العديد منهم دون

سن ١٠ سنوات، بجروح خطيرة في تبادل إطلاق النار في منطقتين فقط في مقديشو خلال الفترة الممتدة بين شباط/فبراير ومنتصف أيار/مايو ٢٠٠٨ وحدها.

٢٧ - وأبلغ مراقبو حماية الأطفال عن حالات أطفال أصيبوا بجروح أو لقوا حتفهم نتيجة تبادل النيران، وشن هجمات بقذائف الهاون، وإطلاق قنابل يدوية، أو إطلاق النار المستهدف بشكل نادر، أثناء وجودهم في بيوتهم أو في الشارع أو في السوق أو أثناء ذهابهم إلى بيوتهم سيراً على الأقدام من المدرسة أو بينما يلعبون كرة القدم.

٢٨ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، قُتل طفل يبلغ من العمر ٧ سنوات عند تواجده في وسط تبادل لإطلاق النار بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في منطقة دينلي في مقديشو. وانتقاماً لانفجار قنبلة كانت مزروعة على جانب إحدى الطرق أثناء مرور قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، فتحت هذه القوات نيرانها مما أدى إلى مقتل امرأة حامل وصبي في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، قُتلت فتاة تبلغ من العمر ١٤ عاماً برصاص القوات المسلحة الإثيوبية عندما كانت تتظاهر ضد الوجود العسكري الإثيوبي في الصومال. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أُطلقت النار أيضاً على فتى في الرابعة عشرة من عمره، بالإضافة إلى خمسة آخرين، وقُتل على يد القوات الإثيوبية في مقديشو خلال المظاهرات المناهضة للوجود الإثيوبي.

٢٩ - وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أُطلقت قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية النار على صبيين (واحد في الثامنة من عمره، والآخر في السابعة من عمره) أمام مدرسة الخامس عشر من أيار/مايو الثانوية، حيث كانت تتمركز تلك القوات. وتفيد التقارير بأن الصبيين كانا قد اقتربا من الجنود ليطلبوا منهم بقايا طعام، إلا أن جنود الحكومة الاتحادية الانتقالية ظنوا خطأً أن الصبيين على وشك أن يلقيوا قنابل يدوية.

٣٠ - كما يعزى عدد من وفيات الأطفال إلى أفراد الميليشيات المعادية للحكومة وميليشيات العشائر. ففي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ مثلاً، قُتلت طفلة في السنة الأولى من عمرها أثناء تبادل لإطلاق النار بين القوات الإثيوبية والحكومة الاتحادية الانتقالية من جهة والجماعات المسلحة المعادية للحكومة من جهة أخرى بينما كانت أمها تحاول الفرار. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أُلقت الجماعات المعادية للحكومة قنبلة يدوية لمهاجمة قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في سوق باكارا وأسفرت عن مقتل شخصين، أحدهما صبي في الثامنة من عمره.

٣١ - وثمة خطر دائم على الأطفال من المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية وغيرها من هذه العبوات. فقد ازداد عدد حوادث الذخائر غير المنفجرة التي تعرض لها

الأطفال في مقديشو وما حولها، في أعقاب قصف الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية العاصمة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وبين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٧، وقع أكثر من ٢٨ حادثة انفجار ألغام أرضية في جنوب الصومال، مما أدى إلى مقتل ٨ أطفال وجرح ١٠، ووقعت ٣٣ حادثة شملت قنابل أو ذخائر غير منفجرة أدت إلى مقتل ٢٥ طفلا وجرح ٤٦.

٣٢ - وفي ٦ أيار/مايو ٢٠٠٧، قُتل طفلان وأصيب ثمانية آخرون بجروح عندما انفجرت عبوة عندما كانوا يلعبون في حي دينيلي في مقديشو. وفي ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، أصيب ثلاثة أطفال بجروح إثر انفجار لغم أرضي بالقرب من مدرسة في مقاطعة جيليب، وقُتل صبي في العاشرة من عمره، إلى جانب أربعة جنود حكوميين، في انفجار قنبلة على جانب إحدى الطرق في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، قُتل في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، ثلاثة أطفال وأصيب آخر بينما كانوا لعبون بدخائر غير منفجرة في بالغوري وأفغوي في إقليم شبيلي السفلي.

٣٣ - وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، توفي ثلاثة أطفال وجرح اثنان وهم يبحثون عن متفجرات في مخلفات بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال بعد أن انفجرت في مقاطعة الجزيرة في جنوب غرب مقديشو، وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، انفجر جزء من ذخائر غير منفجرة وقتل ثمانية أشخاص، بمن فيهم خمسة أطفال، في وسط مقديشو. وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧، قُتل ثمانية أطفال بعد أن تعثروا في ذخائر غير منفجرة مخبأه في القمامة في العاصمة.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

٣٤ - ازدادت الحالات المبلغ عنها من الاغتصاب وغيره من الاعتداءات الجنسية المرتكبة ضد الأطفال من ١١٥ حالة في العام الماضي إلى ١٢٨ خلال الفترة من ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ و ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨. ومن حالات الاغتصاب المرتكبة بحق الأطفال التي أبلغ عنها مراقبو حماية الأطفال، يُزعم أن عددا قليلا منها فقط ارتكبه أطراف الصراع. ومع ذلك، فقد أدى استمرار القتال إلى جعل النساء والأطفال أكثر تعرضا للعنف الجنسي بسبب التشرذم والفاقة، وانهيار سيادة القانون، وعودة ظهور الجماعات المسلحة والمليشيات التي تعمل لحسابها الخاص - وجميعها نتيجة للصراع القائم. وهناك تقارير عن ضحايا لا تتجاوز أعمارهم ٣ أشهر. وأكثر الأشخاص تعرضا للخطر هم النساء والفتيات اللاتي يعشن في مستوطنات المشردين داخليا المفتوحة وغير المحمية، وخاصة اللاتي ينتمين إلى عشيرة من الأقلية في المنطقة التي يعشن فيها.

٣٥ - وفي مستوطنتي راف وراهو وتوور جالي للمشردين داخليا في بوساسو، أُبلغ عن ٣١ حالة اغتصاب مرتكبة ضد الأطفال في شهر واحد فقط. وفي مستوطنة بولو مينغيس في بوساسو، أُبلغ عن ٢٥ حالة اغتصاب الأطفال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وفي الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اغتصبت ثلاث فتيات تبلغ أعمارهن ٧ و ١٢ و ١٨ سنة، في المستوطنة. واغتُصبت ٤٠ طفل وتعرض ١٢ طفلا لمحاولة اغتصاب في خمس مستوطنات للمشردين داخليا في صوماليالاند خلال عام ٢٠٠٧، بما في ذلك هرجيسا والشيخ نور. وأفاد المشردون داخليا في معظم المستوطنات أن الجناة هم من زملائهم المشردين داخليا، وأشخاص من المجتمع المحلي المضيف والشرطة.

٣٦ - ومع أن معظم حالات الاغتصاب المبلغ عنها قد ارتكبتها مدنيون، هناك العديد من تقارير الاغتصاب التي ارتكبتها أطراف الصراع، بما في ذلك أفراد الميليشيات، وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية. وبشكل خاص، فإن حواجز الطرق التي تقيمها وتسيطر عليها الميليشيات أو العصابات هي الأماكن التي جرت فيها العديد من حوادث العنف الجنسي التي أُبلغ عنها. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، أوقف أفراد الميليشيات حافلة صغيرة عند نقطة تفتيش واغتصبوا ثمانية نساء وخمس فتيات. وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، يُزعم أن فتاة تبلغ من العمر ١٨ سنة كانت قد اغتصبت جماعيا من قبل جنود إثيوبيين في حي همار بيلي في مقديشو. وفي يوم ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، كانت فتاة مشردة في الخامسة عشرة من عمرها في طريقها إلى بيليت وين في سيارة صغيرة، عندما فتح أفراد الميليشيات النار عليها. فهربت لتختبئ وراء الشجيرات القريبة، لكن رجال الميليشيا تعقبوها واغتصبوها بصورة متكررة.

٣٧ - وهناك عدة حالات لفتيات اغتصبن أثناء فرارهن من مقديشو، وخاصة على الطريق المؤدي إلى أفغوي وبيدوا. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٧، كانت هناك أربع حالات مؤكدة لفتيات اغتصبهن رجال يرتدون الزي الرسمي لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي منطقة هيليو، أدين جنود من قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية باغتصاب أربع نساء مشردات داخليا وفتاة مراهقة عندما زعم الجنود أنهم يبحثون عن متمردين في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، طلب خمسة رجال مسلحين يرتدون الزي الرسمي لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية من فتاة في الخامسة عشرة من عمرها أن تجلب الأشياء الثمينة التي تملكها الأسرة وطلبوا من شقيقها أن يغادر. وعندما عادت دون أن تحمل كمية كافية من الأشياء الثمينة، أُغتصبت. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اغتصبت فتاة في السادسة عشرة من عمرها من قبل شرطين تابعين للحكومة الاتحادية الانتقالية كانا في دورية أمنية.

٣٨ - وغالبا ما يفلت مرتكبو الاغتصاب وغيره من الاعتداءات الجنسية من العقاب. ففي غالب الأحيان، تتجاهل غالبا آليات العدالة التقليدية والمجتمعية الضحية، وتتفاوض مع أفراد عشيرة الجاني، وتعرض تسوية مالية (تتراوح بين جمال ومبالغ مالية تقارب ٨٠٠ دولار) يدفعها الجاني أو قبيلته إلى أسرة الضحية، أو أن يتزوج الجاني الضحية. وفي الوقت نفسه، فإن الضحية تعتبر عارا.

٣٩ - كما يشكل الزواج المبكر أو الزواج القسري ممارسة شائعة تترك الفتيات عرضة للاغتصاب والاعتداء الجنسي في إطار الرابطة الزوجية، رغم أنه من المحتمل ألا يبلغ به مراقبو الحماية بهذه الصفة.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٤٠ - لا تشكل الهجمات على المدارس والمستشفيات صفة بارزة من صفات الصراع في الصومال، على الرغم من أنه يبدو أنها في تصاعد. ففي منتصف أيار/مايو، على سبيل المثال، انفجرت قبلة يدوية بالقرب من مدرسة ابتدائية بالقرب من القصر الرئاسي في مقديشو. ولم تُسجَل أية إصابات. وذكرت التقارير أيضا أن القوات الإثيوبية احتلت مدرسة محمود أحمد علي الثانوية لأغراض عسكرية في الفترة الواقعة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠٠٧. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٧، كان ثمة تقارير عن غارات شنتها قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية على بعض المدارس. ومرة أخرى، وكنتيجة لقيام اتحاد المحاكم الإسلامية وغيره من الجماعات المعادية للحكومة، مثل حركة الشباب، بالتحديد داخل بعض المدارس، فإن قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية تنظر في بعض الأحيان إلى المؤسسات التعليمية على أنها أهداف محتملة. ففي ٢٦ تموز/يوليه، اقتحمت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية مدرسة إسلامية واختطفت ٤ مدرسين و ٢٠ طالبا.

٤١ - وفي الآونة الأخيرة، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أغارت القوات الإثيوبية، خلال هجوم على مسجد الهداية، على مدرسة إسلامية ملحقة به واحتجزت ٥٠ طالبا تقل أعمارهم عن ١٨ عاما. وأُفرج عن اثنين وثلاثين من أولئك الطلاب بعد أيام قليلة، إلا أن الطلاب الـ ١٨ الباقين كانوا لا يزالون حتى وقت كتابة هذا التقرير محتجزين لدى إدارة المخابرات المركزية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية. ولا يزال وضعهم غير معروف، وكذلك سبب تمديد احتجازهم بدون محاكمة.

٤٢ - ويبقى ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من المدارس في مقديشو مغلقا (١٤٤ مدرسة في ست مقاطعات)، مما يترك ما يقدر بـ ٥٠.٠٠٠ طفل دون تعليم. وشهد معظم

المدارس المفتوحة، حضوراً منخفضاً أو متقطعاً بسبب انعدام الأمن، وحظر التجول وحواجز الطرقات.

٤٣ - وتعمل المستشفيات، لا سيما في مقديشو، بأقصى طاقتها وهي عرضة لسلب لوازيمها. كما أُجبر العديد من المستشفيات على إغلاق أبوابها. ففي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٧، تعرض العديد من المستشفيات، بما فيها مستشفيات الإنقاذ، والحياة، والعرفات، لهجمات بمدافع الهاون. وتوقفت مستشفى العرفات عن العمل إثر الهجوم. وفي ١٨ آب/أغسطس، أُصيب مستشفى الإنقاذ مرة أخرى بقذائف هاون سقطت خلال الصدمات التي وقعت بين القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية من جهة والقوات المعادية للحكومة من جهة أخرى.

هاء - عمليات الاختطاف

٤٤ - تقع عمليات الاختطاف في الصومال بشكل أساسي بدوافع إجرامية. وكثيراً ما يكون الهدف منها طلب فدية نقدية، إلا أن الفتيات يختطفن في بعض الأحيان لكي يغتصبن. ولم تسجل أية عمليات اختطاف قام بها أطراف في الصراع المسلح خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

٤٥ - منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، لم تكن العاصمة مقديشو آمنة بما يكفي لاستخدامها كقاعدة لفريق الأمم المتحدة القطري، وبالتالي لا يزال الفريق يعمل انطلاقاً من نيروبي، في كينيا المجاورة. ولا يزال موظفو المساعدات الإنسانية الدولية منذ سنوات عديدة لا يستطيعون الوصول إلى العاصمة وإلى جزء كبير من البلد. وهذا ما أضعف الرصد والمساءلة المتعلقة بالبرامج، وأدى إلى انخفاض إيصال المعونة حتى خلال الأزمات الإنسانية الحادة، وجعل الموظفين المحليين، والموظفين الدوليين العاملين في الصومال أكثر عرضة للهجمات.

٤٦ - ويتعرض الموظفون الوطنيون لخطر أكبر إذ تعتمد الوكالات أكثر فأكثر على الموظفين الصوماليين والشركاء المنفذين. وأصبحت الطرقات الرئيسية التي يفترض عادة أن تسهل وصول المساعدات الإنسانية مسارحاً للهجمات، وانفجار القنابل المزروعة على جانبي الطريق، والاعتقالات. ويتعرض موظفو الإغاثة الذين يرافقهم حراس مسلحون توفرهم الحكومة، للهجوم من جانب الجماعات المسلحة المعادية للحكومة، فيما يواجه

الحراس المستقلون نزع سلاحهم بالإكراه من جانب قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية.

٤٧ - وتشكل نقاط التفتيش وحواجز الطرق عائقا رئيسيا، لا سيما في وسط الصومال وجنوبها. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وحتى شباط/فبراير ٢٠٠٨، ذكرت التقارير أن عدد حواجز الطرق في الصومال زاد إلى أكثر من الضعف ليصبح ٣٩٦ حاجزا، وفقا لمصادر الأمم المتحدة. ومن أصل هذا العدد الإجمالي، هناك ٧٧ في هيران، وساحل وسط الصومال، وجالجادود. ومن حواجز الطرق الـ ٧٧ تلك تسيطر ميليشيات محلية على ١٧ حاجزا منها، وتفيد التقارير إلى أن قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الحكومات المحلية تدير الـ ٦٠ حاجزا المتبقية. وتشعر الأمم المتحدة بالقلق من أن نقاط التفتيش وحواجز الطرق تشكل تحديا إضافيا للجرحي أو المرضى من الأطفال والنساء الذين يحاولون الوصول إلى المساعدة الطبية في مقديشو. ووفقا للتقارير، فإنه يتم إيقاف الأسر عند نقاط التفتيش في المدينة أثناء محاولتها الوصول إلى الرعاية الطبية وإرجاعها من حيث أتت، لا سيما أثناء الليل.

٤٨ - والأمر الذي يزيد في عرقلة تسليم المساعدات الإنسانية هو تكرار فرض حظر السفر المؤقت إلى أجزاء من الصومال على الموظفين الدوليين أو حتى على موظفي الأمم المتحدة من المواطنين الصوماليين. وتفيد الأمم المتحدة كذلك أن طيارين يرفضون السفر إلى مقديشو بسبب المخاوف الأمنية. وفي بوتلاند، على وجه الخصوص، لا يزال التهديد بالاختطاف مرتفعا بدرجة كبيرة ويؤدي إلى فرض قيود متكررة على السفر. وإضافة إلى ذلك، بقيت الحدود الصومالية مع كينيا مغلقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يسمح بنقل شحنات المعونة الإنسانية إلى الحدود إلا على أساس مخصص.

٤٩ - وتعرضت قافلة للأمم المتحدة كانت في طريقها من بيدوا إلى مقديشو للهجوم من جانب مجهولين في المنطقة الواقعة بين قريتي أفغويه ولافول في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧. ولا يزال من المتعذر الوصول إلى مستودع اليونيسيف الواقع في جنوب مقديشو إذ تمركزت القوات الإثيوبية في مواجهته وحظرت جميع التحركات. وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أُلقيت ثلاث قنابل يدوية على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو.

٥٠ - وبسبب سلسلة من التهديدات باختطاف الأجانب في بوتلاند، ثمة قلق كبير من أن يُنظر إلى عمال الإغاثة باعتبارهم ورقة للمساومة الاقتصادية. واحتُطِف موظفان من منظمة "كبير" الدولية في جنوب بوتلاند في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ وأُفرج عنهما بعد ذلك بأسبوع واحد.

٥١ - وهاجم مسلحون مكتب منظمة الصحة العالمية في مقديشو في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧، مما أدى إلى إصابة حارس بجروح. وفي اليوم ذاته، انفجرت قنبلة مزروعة بجانب الطريق أودت بحياة أربعة من جنود بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قُتل موظفان في الهيئة الطبية الدولية على أيدي مسلحين في البيردى. وأوقفت المنظمة غير الحكومية أنشطتها مؤقتاً في إقليم باكول.

٥٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، أُفيد عن مقتل موظف صومالي في منظمة أطباء بلا حدود فرع سويسرا، رمياً بالرصاص على يد رجل يرتدي الزي الرسمي لجيش الحكومة الاتحادية الانتقالية في بلدة بيليتوين الريفية الواقعة في إقليم هيران. واحتطفت موظفتان من منظمة أطباء بلا حدود في بونتلاندا يوم عيد الميلاد لعام ٢٠٠٧ وأُطلق سراحهما بعد ذلك بأسبوع. وفي جنوب الصومال، قُتل في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ثلاثة موظفين بمنظمة أطباء بلا حدود بالقرب من مستشفى كيسمايو عند انفجار قنبلة كانت مزروعة على جانب الطريق. وقد أُجلت المنظمة موظفيها من كيسمايو. وبحلول شباط/فبراير ٢٠٠٨، كانت المنظمة قد سحبت جميع موظفيها الأجانب من الصومال.

٥٣ - واحتجزت دائرة الأمن الوطني الصومالية المسؤول عن مكتب برنامج الأغذية العالمي في مقديشو لخمسة أيام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، مما اضطر البرنامج لوقف توزيع الغذاء بشكل مؤقت على آلاف الأشخاص. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، اختطف عامل إغاثة ألماني من منظمة العمل الزراعي (German Agro Action) وهو في طريقه إلى وكاديرتي، الواقعة في منطقة تطالب بها كل من بونتلاندا وصوماليلاند. وأُطلق سراحه بعد ١٢ ساعة. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أوقفت قافلة خاصة كانت تحمل أغذية من برنامج الأغذية العالمي، وقُتل قائدها رمياً بالرصاص عندما أطلقت الميليشيا القائمة على حاجز الطريق النار عليه.

٥٤ - ولا تزال أعمال القرصنة قبالة ساحل الصومال تمثل مشكلة لوكالات المعونة التي تحاول إيصال الأغذية وغيرها من الإمدادات. إذ أن النقل البحري هو الطريق الرئيسي والأسرع الذي يستخدمه برنامج الأغذية العالمي لنقل كميات كبيرة من المعونة الغذائية إلى الصومال. وأبلغ المكتب البحري الدولي عن حدوث ٣١ عملية قرصنة في عام ٢٠٠٧، وقعت ثلاث منها ضد سفن تحمل أغذية من برنامج الأغذية العالمي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، قُتل حارس صومالي عندما كان يساعد في صد هجوم شنه قرصنة على سفينة كانت انتهت لتوها من إيصال المعونة الغذائية من برنامج الأغذية العالمي إلى ميناء ميركا الصومالي. واستجابة لنداء وجهه برنامج الأغذية العالمي إلى المجتمع الدولي ولأحكام وردت في قرار

مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧)، بدأت القوات البحرية الفرنسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بحراسة شحنات برنامج الأغذية العالمي. ونتيجة لذلك، تمكن البرنامج من تقديم ما يكفي من أغذية لإطعام ٣٠٠ ٠٠٠ شخص لسته أشهر وتعزيز مخزونه داخل البلد. وفي مطلع عام ٢٠٠٨، تولت الدانمرك عملية الحراسة.

رابعاً - الحوار وخطط العمل لتلافي انتهاكات حقوق الأطفال

٥٥ - تواصل اللجنة التوجيهية لشبكة رصد الحماية (التي تضم فرقة العمل للرصد والإبلاغ المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) التي تتخذ من نيروبي مقراً لها، تنسيق الأنشطة حول الدعوة والاستجابة المشتركة للاتجاهات السلبية في حماية المدنيين، مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال والمشردين داخلياً وغيرهم من الفئات الضعيفة. وهناك فريق عامل لمجموعة الحماية في صوماليلاند وبونتلاندا، وكذلك في بيدوا ومقديشو، يجتمع شهرياً بقدر ما تسمح به الظروف. وهناك أيضاً مجموعة فرعية في بيدوا معنية بالعنف الجنساني.

٥٦ - وشركاء رصد حماية الطفل، وجميعهم منظمات صومالية غير حكومية شركاء لليونيسيف، أعضاء في الشبكات الإقليمية لحماية الطفل التي يبلغها هؤلاء الشركاء بالانتهاكات. وتتخذ شبكات حماية الطفل قرارات بشأن الاستجابة للانتهاكات على الصعيد الإقليمي. وكثيراً ما تتخذ تلك الاستجابات شكل حوار مع الحكومة المحلية والقيام بجهود للتوعية معها، ومع القيادات التقليدية، وفي بعض الأحيان مع مرتكبي الانتهاكات. ويتمكن أعضاء آخرون في الشبكة في بعض الأحيان من المساهمة بأنشطة لمنع وقوع انتهاكات. كما أن لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من ١٥ شريكا في الرصد، يقومون بالإبلاغ عن انتهاكات لحقوق الإنسان، لا سيما في البيئات التي يوجد بها المشردون داخلياً. وتواصل اليونيسيف والمفوضية الاستثمار في شبكة الرصد من خلال التدريب على الأساليب الفنية لإجراء المقابلات، والمسائل ذات الطابع السري، والاستجابة والدعوة على نحو ملائم.

٥٧ - وتواصل اليونيسيف دعم المنظمات غير الحكومية الصومالية التي تعقد جلسات تثقيف ودعوة مع البرلمانين وغيرهم من موظفي الحكومة الاتحادية الانتقالية، بالتركيز على عدم مشروعية استخدام الأطفال في الصراعات. بموجب القانون الدولي، فضلاً عن غيرها من المسائل المتعلقة بحماية الأطفال. وخلال عام ٢٠٠٧، تم الاضطلاع بدعوة هادفة بشأن تجنيد الأطفال بالاشتراك مع أعضاء في البرلمان، وبشكل خاص، مع رئيس البرلمان؛ ورئيسة اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان؛ ووزير العدل والمدراء العامين لوزارة الداخلية، ووزارة شؤون المرأة والأسرة، ووزارة التعليم.

٥٨ - وكانت المناقشات بين اليونيسيف ووزارة شؤون المرأة والأسرة لا تزال جارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن تقديم الدعم لخطة دعوة وعمل تقودها الحكومة ضد استخدام الأطفال في الصراعات. إلا أن التقدم تعرض لانتكاسة بسبب التغييرات التي طرأت قرب نهاية عام ٢٠٠٧ على مجلس الوزراء ومواقع الوزارات. ويؤمل أن تكون الوزارة قادرة خلال عام ٢٠٠٨، على أن تنفذ المزيد من التزاماتها تجاه مبادئ باريس ومبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، التي اعتمدت في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٥٩ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، اجتمع رؤساء وكالات الأمم المتحدة بالرئيس ورئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية لمناقشة تحسين الوضع الأمني ووصول المعونة الإنسانية إلى الذين شردهم الصراع الدائر حالياً في مقديشو. ومنذ مطلع عام ٢٠٠٧ ولغاية انعقاد هذا الاجتماع، بلغ عدد الأشخاص المحتاجين إلى معونة ١,٥ مليون شخص أي بزيادة مقدارها نصف مليون شخص. وأطلقت اليونيسيف أيضاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ نداءات لجميع أطراف الصراع بضمناً سلامة مرور المدنيين والأطفال الذين يحتاجون المساعدة الطبية، عبر نقاط التفتيش.

٦٠ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ناشد منسق الشؤون الإنسانية بالوكالة للصومال أعلى مستويات الحكومة الاتحادية الانتقالية بشكل مباشر باحترام القانون الإنساني الدولي، لا سيما التمييز بين المدنيين والمقاتلين في أوقات الصراعات المسلحة؛ وبوقف المزيد من التشريد القسري أو التهديد به؛ وبالسماح بالوصول إلى المعونة الإنسانية على نحو آمن ومن دون معوقات؛ وبضمناً سلامة جميع موظفي المساعدة الإنسانية وأصولها.

٦١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، دعا المدير التنفيذي لليونيسيف إلى إنشاء مناطق آمنة حتى يتمكن الأطفال والأسر من الحصول على المساعدة ويجدون الاستقرار في الصومال. وأوصى ممثل اليونيسيف في الصومال بفتح المدارس في مقديشو لتكون بمثابة "ملاذات آمنة".

٦٢ - ودعت اليونيسيف وغيرها من الوكالات الحكومية الاتحادية الانتقالية إلى إطلاق سراح الأطفال الذين ما زالوا رهناً الاحتجاز في أقرب وقت ممكن، وتعمل اليونيسيف والوكالات مع الشركاء المحليين على تزويد الأطفال الذين أطلق سراحهم فعلاً بالدعم المناسب بما في ذلك العلاج النفسي.

٦٣ - وأحرقت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ مشاورات مع فريق التقييم الاستراتيجي بقيادة إدارة الشؤون السياسية، وبتأييد من مكتب دعم بناء السلام، وشملت إدارة عمليات

حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. وتزامنت هذه المشاورات مع إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى الصومال بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام من أجل وضع خطط طوارئ لنشر أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة والبت في تقديم المزيد من الدعم لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. وصدّق مجلس الأمن بموجب قراره ١٨١٤ (٢٠٠٨) على التقرير اللاحق للأمين العام، الذي يشدّد على استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة في الصومال لمواءمة الجهود السياسية والأمنية والبرنامجية، وعلى تقييم قدرة مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال على رصد حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

خامسا - المتابعة والاستجابة البرنامجية للانتهاكات

٦٤ - أنشئت فرقة عمل مشتركة تابعة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يرأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبما يتفق مع المعايير المتكاملة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تضم اختصاصات فرقة العمل هذه إعادة إدماج الأطفال الذين يجري تسريحهم من القوات المسلحة في المجتمع بصفة عامة عندما تجرى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولكن حتى الآن، لم تكن برامج ملموسة من هذا القبيل قد بدأت، حيث أن الصراع لا يزال قائما، ولم تعرب أطرافه عن رغبتها في تسريح القوات. ومع ذلك، قامت اليونيسيف بالدعوة ضد تجنيد الأطفال، مع التركيز على الوقاية.

٦٥ - وفي أواخر عام ٢٠٠٧، بدأت الإدارة الإقليمية في جوهر (إقليم شايبلي الوسطى) عملية تسريح على نطاق صغير. وقد اعترف حاكم إقليم شايبلي الوسطى بوجود أطفال ضمن القوات الحكومية، وطلب من الأمم المتحدة المساعدة في إعادة إدماجهم. بمجرد أن تكتمل عملية التسريح. والتزمت اليونيسيف بالمساعدة على ربط الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة بالخدمات القائمة حيثما وجدوا، في حالة عدم وجود برنامج رسمي لإعادة الإدماج.

٦٦ - وقد قامت اليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة والمملكة المتحدة بتدريبات لقوات بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال في بلدان المنشأ في مرحلة ما قبل النشر خلال عام ٢٠٠٧. وتركز هذه التدريبات على حماية المدنيين (وخاصة الأطفال)، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاعتداء والاستغلال الجنسيين، والجوانب المتصلة بذلك من القانون الإنساني الدولي. وتعزز اليونيسيف خلال عام ٢٠٠٨ دعم إنشاء وحدة لحماية الأطفال في قاعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو.

٦٧ - وفي أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قام الفريق القطري التابع للأمم المتحدة بجهود في مجال التوعية عقب احتجاز أكثر من ٢٠ طفلاً من مدرسة في مسجد الهدى في مقديشو. واجتمع ممثلو اليونيسيف مع رئيس بلدية مقديشو، ومفوض الشرطة وغيرهما، وبمجرد أن اتضح أن جميع الأطفال قد أُطلق سراحهم، قدم شركاء اليونيسيف من المنظمات غير الحكومية بعض الرعاية النفسية - الاجتماعية ومتابعة الدعم، فضلاً عن اقتفاء أثر الأسر ولم تشملها.

٦٨ - وقد قدمت إلى الأسر المشردة بسبب جولة أعمال العنف الأخيرة، خدمات من قبيل حشد المجتمعات المحلية لمكافحة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال وغيرهما من القضايا التي تؤثر على الأطفال في حالة الصراع (مثل التوعية بمخاطر الألغام)، فضلاً عن اقتفاء أثر الأسر والرعاية والدعم النفسي - الاجتماعي.

٦٩ - وتعمل عدة وكالات للمعونة أيضاً من خلال شركاء لتوفير مرافق تعليم طارئة للأطفال المشردين، مع التركيز على الدور الذي يمكن أن يضطلع به التعليم المدرسي في منع تجنيد الأطفال، وعمل الأطفال، والجرائم التي يرتكبها القُصّر.

٧٠ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، نظمت منظمة المرأة ورعاية الطفل في جوهر ندوة لتوفر للمجتمعات المحلية منتدى لبحث الأثر الضار للصراع المسلح على الأطفال، مشددة على التزامات الوالدين. وشعر المنظمون بالتشجيع من حضور علماء الدين ولجنة مقاطعة جوهر التي وعدت بأن تكون إدارة إقليم شابيلي الوسطى ملتزمة بضمان عدم تجنيد الأطفال في الميليشيات المحلية.

٧١ - وقد دعمت اليونيسيف الجهود الجارية للدعوة من خلال الإذاعة لتوجيه نداء إلى أطراف الصراع لاحترام حقوق الأطفال وغيرهم من المدنيين. ومنذ حزيران (يونيو) ٢٠٠٧، بثت المحطات التي تصل إلى مقديشو والمناطق المحيطة بها بصفة خاصة نبرات للتوعية بمخاطر الألغام. وظلت واحدة من محطات الإذاعة الرئيسية في مقديشو، التي تغطي ست مناطق في وسط وجنوب الصومال، تبث رسائل ومناقشات ضد تجنيد الأطفال، وتقدم معلومات عن الخدمات المتاحة لضحايا العنف الجنسي.

٧٢ - وجرى تقييم اضطلعت به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في مقديشو في منتصف عام ٢٠٠٧. وعلى أثر صدور توصيات ذلك التقرير، انشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركز الإجراءات المتعلقة بالألغام في بيدوا، الذي يقوم الآن بتدريب ونشر أفرقه إزالة الألغام ودعم قوات بعثة الاتحاد الأفريقي للتخلص من القنابل والذخائر غير المنفجرة في مقديشو. وتقدم اليونيسيف المساعدة التقنية إلى مركز الإجراءات المتعلقة بالألغام

لضمان أن تطلع التوعية بمخاطر الألغام الأطفال على التهديد الذي تشكله الذخائر غير المنفجرة والألغام الأرضية.

سادسا - التوصيات

٧٣ - حث جميع الأطراف ذات الصلة على القيام، على سبيل الأولوية، بتنفيذ توصيات تقريرى الأول عن حالة الأطفال والصراع المسلح في الصومال (S/2007/259) وما تبعه من استنتاجات وتوصيات صادرة عن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة (S/AC.51/2007/14)، والامتنال دون مزيد من التأخير لقرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والصراعات المسلحة ووقف الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة على حقوق الطفل التي ورد ذكرها.

٧٤ - وحث الحكومة الاتحادية الانتقالية بقوة على وقف جميع العمليات الجديدة لتجنيد الأطفال، وعلى تسريح جميع الأطفال ممن يشاركون بأي صفة في قواتها المسلحة دون قيد أو شرط. وهي مدعوة إلى التخلي عن تجنيد واستخدام الأطفال في القوات المسلحة، والتأكيد على التزامها بالمعايير الدولية بشأن استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة، واحترامها لتلك المعايير. وعلاوة على ذلك، وعلى النحو الذي أوصى به الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، حث الحكومة الاتحادية الانتقالية على التوقيع والتصديق في أقرب وقت ممكن على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، فضلا عن التصديق على الاتفاقية نفسها ومواءمة التشريعات الوطنية مع هذا الالتزام (S/AC.51/2007/14).

٧٥ - وحث الحكومة الاتحادية الانتقالية وسائر القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة في الصومال مرة أخرى على الامتنال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وبخاصة فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين والأهداف المدنية أثناء القتال. والإهابة بجميع أطراف الصراع لبذل جميع الجهود لتقليل إلى أدنى حد من وقوع إصابات بين المدنيين أثناء القتال.

٧٦ - وحث الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الأخرى المعنية في الصومال على تصحيح ثقافة الإفلات من العقاب السائدة، وعلى بدء تحقيقات في جميع حوادث الانتهاكات الخطيرة للأطفال، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، كما أكد ذلك الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة (انظر S/AC.51/2007/14). والإهابة بجميع السلطات المختصة على زيادة جهودها في مجالات حماية الطفل، وإنفاذ القانون، والقدرات القضائية.

٧٧ - وحث الحكومة الاتحادية الانتقالية على وضع حد لاحتجاز الأطفال بما يمثل انتهاكا للمعايير الدولية، وعلى ضمان الإفراج الفوري عن الأطفال الباقين وتسليمهم إلى شركاء حماية الأطفال.

٧٨ - وتشجيع الحكومة الاتحادية الانتقالية بقوة وفقا لما أوصى به الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، على الاستعانة بما يلزم من مساعدة من المجتمع الدولي، للسيطرة على انتشار الأسلحة الصغيرة، حيث أن توافرها يجعل الأطفال أكثر عرضة لانتهاكات خطيرة وجرائم أخرى (انظر S/AC.51/2007/14).

٧٩ - وحث الحكومة الاتحادية الانتقالية أيضا على الدخول في عملية مصالحة حقيقية مع جميع الفصائل داخل البلد لتهيئة الأحوال لسيادة الأمن والاستقرار، مما سيسمح بالتنمية وإعادة إعمار الصومال. وحث جميع الأطراف أيضا على الانخراط مجددا في عملية المصالحة للاتفاق صراحة على أحكام لحماية الطفل وللتركيز على عادة التأهيل الأطفال في مرحلة ما بعد الصراع.

٨٠ - وحث أي فلور لقوات اتحاد المحاكم الإسلامية، وميليشيات العشائر، وجميع الجماعات المسلحة الأخرى بقوة، على وقف تجنيد واستخدام الأطفال في صفوفها، وتسريح جميع الأطفال المشاركين في الوقت الراهن في قواتها دون قيد أو شرط.

٨١ - وحث القوات الإثيوبية على الامتناع عن شن هجمات عشوائية على المدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات دون قصر ذلك عليها، وعلى ضمان أن تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لتقليل وقوع إصابات بين الأطفال خلال العمليات العسكرية، إلى أدنى حد.

٨٢ - وحث السلطات الإثيوبية على التحقيق بانتظام في ادعاءات الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال من قبل قواتها، وعلى اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة من يرتكبون مثل هذه الانتهاكات عمداً، بما في ذلك الاغتصاب والعنف الجنسي.

٨٣ - والإهابة مرة أخرى، وفقا لحظر الأسلحة المفروض على الصومال في عام ١٩٩٢ والمتعلق بتقديم المعدات العسكرية وغيرها من أشكال الدعم العسكري، بجميع الدول الأعضاء المعنية، بما فيها إثيوبيا، على الوقف الفوري لتصدير الأسلحة إلى الصومال. بما في ذلك الصادرات التي تشكل انتهاكا لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

٨٤ - وحث سلطات صوماليلند وبونتلاندي على إنهاء الأعمال القتالية على طول الحدود بين إقليمي ساناغ وسول والدخول في مفاوضات شاملة لتحقيق التوصل إلى إنهاء النزاع بطريقة سلمية.

٨٥ - ويُعد استمرار تعذر وصول المساعدة الإنسانية إلى الصومال، ولا سيما في المناطق الوسطى والجنوبية، مصدر قلق شديد. وجميع أطراف الصراع مدعوة لضمان وصول المساعدة الإنسانية للأطفال بأمان ودون عوائق، والسماح بحرية مرور المساعدات الإنسانية، واحترام الطابع الإنساني الخالص للمعونة وحياديتها، واحترام علامات وشعارات المنظمات الإنسانية دون تمييز.

٨٦ - وحث حكومة كينيا على أن تفتح حدودها مع الصومال لتسهيل وصول المعونة الإنسانية وعلى أن تنظم في الوقت ذاته إجراءات التفتيش اللازمة لتمكين طالبي اللجوء، ولا سيما النساء والأطفال، من التماس اللجوء والحماية.

٨٧ - وحث الاتحاد الأفريقي بقوة، في ضوء نشر قوات من بعثته، على أن يدرج في ولايتها تقديم مستشارين في مجال حماية الطفل، وأن يعزز الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة، من أجل السماح بالدعوة الفورية والاستجابة الفعالة لتلك الحالات. وحث الاتحاد الأفريقي على الوفاء بالتزامه بنشر القوات للمساعدة في إقرار الأمن وفي عملية المصالحة.

٨٨ - ونظراً لاستمرار الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الصومال، فإنني أدعو جميع هيئات الأمم المتحدة المسؤولة ضمان معالجة حماية الأطفال بوصفها ذات أولوية في عملية السلام الجارية، وتعزيز الحوار من أجل الحماية مع الأطراف المعنية بالصراع، وعلاوة على ذلك إدماج مستشاري حماية الطفل في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وفي أي نشر مستقبلي لعملية لحفظ السلام تضطلع بها الأمم المتحدة ليكونوا بمثابة وسطاء مع الجهات الفاعلة لحماية الطفل.

٨٩ - وكما أعربت في تقريرتي السنوي إلى مجلس الأمن بشأن الأطفال والصراعات المسلحة (A/62/609-S/2007/757)، فإن مجلس الأمن مدعو إلى إحالة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة التي تقع ضمن ولايته، إلى المحكمة الجنائية الدولية، لإجراء التحقيقات والمحاكمات اللازمة.

٩٠ - وإدراكاً للقيود الكبيرة على النواحي الأمنية، فإنه تجدر الإهابة بالفريق القطري للأمم المتحدة إلى مواصلة إجراء حوار منتظم من أجل الحماية مع جميع أطراف الصراع، بهدف

وضع خطط عمل واقعية ومحددة زمنيا لإنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ولا سيما تجنيد واستخدام الجنود الأطفال.

٩١ - وتشجيع المجتمع الدولي على تخصيص ما يلزم من دعم وموارد وفي الوقت المناسب للصومال من أجل حماية الأطفال، بما في ذلك عن طريق اتباع نهج أكثر انتظاما لتعزيز القدرات المحلية في مجال الدعوة، وتوعية المجتمعات المحلية، والتصدي لانتهاكات حقوق الأطفال داخل البلد وفي مستوطنات المشردين داخليا واللاجئين.

٩٢ - وأطلب إلى ممثلي الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة القيام ببعثة إلى الصومال في المستقبل القريب، لإجراء تقييم مباشر لحالة الأطفال وتنفيذ التوصيات الواردة في تقاريره وتلك الصادرة عن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة.